مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (4)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (4) 2010

دراسة تقييمية للمؤشرات التنموية والإحصائية الخاصة بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية في سورية:

الدكتور محمد إبراهيم محمود*
شادي الخيّر**

(تاريخ الإيداع 1 / 4 / 2010. قُبِل للنشر في 26 / 8 / 2010)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث موضوع أهداف الألفية الإنمائية الخاصة بالأمم المتحدة و دراسة مدى تحقيقها في الجمهورية العربية السورية من خلال استعراض عدد من المؤشرات التنموية و البيانات الإحصائية المتعلقة بها.

حيث يقوم البحث في البداية بالتعريف بأهداف الألفية الإنمائية و استعراض الأهداف الرئيسية الثمانية والفرعية الثمانية عشرة الخاصة بها والتعريف بالمؤشرات الإحصائية الخاصة بقياس مدى تحقق هذه الأهداف. من ثم ينتقل البحث إلى التركيز على دراسة مدى تحقيق أهداف الألفية في سورية من خلال مقارنة وتحليل عدد من المؤشرات التنموية والإحصائية الخاصة بها واستعراض أهم الجهود الوطنية في مجال العمل على تحقيق هذه الأهداف وبناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وختم البحث باستعراض النتائج التي تم التوصل إليها إضافة إلى عرض بعض المقترحات الخاصة بتطوير وتعزيز العمل على تحقيق أهداف الألفية و بناء التنمية المستدامة في سورية. أخيراً يستعرض البحث عدد من الجداول الإحصائية الخاصة ببعض المؤشرات الإحصائية لأهداف الألفية في سورية مقارنة ببيانات من بسنوات سابقة.

الكلمات المفتاحية: أهداف الألفية الإنمائية، التنمية المستدامة، مستوى المعيشة.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
**طالب دراسات عليا (ماجستير)– قسم الاقتصاد والتخطيط– شعبة العلاقات الدولية– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (4)2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (4) 2010

Assessment Study for Development and Statistical Indicators of Achieving The Millennium Development Goals in Syria

Dr. Mohammed Mahmoud [*]
Shady Alkhayer [**]

(Received 1 / 4 / 2010. Accepted 26 / 8 / 2010)

□ ABSTRACT □

This research focuses on the United Nation's Millennium Development Goals and studies the achievement of these goals in Syrian Arab Republic throughout a number of development indicators and statistical data that are involved with these goals.

At first, this research defines the Millennium Development Goals and its eight primary and eighteen secondary targets, and the definition of its statistical indicators, which measure the achievement of these goals. After that the research continues to focus on studying and measuring the achievement of these Millennium Goals in Syria by comparing and analyzing a number of its development and statistical indicators, and it evaluates the national efforts in the field of working toward achieving these goals and building a social economic development in Syria.

In conclusion, the research demonstrates the results of this study and proposes a number if suggestions involving strengthening the work and effort to achieve these Millennium Goals and build sustainable development in Syria.

Finally, the research browses a number of timetables involving some of the statistical indicators of Millennium Development Goals in Syria compared to data from previous years.

Key words: Millennium Development Goals, Sustainable Development, Standards of Living.

[*]**Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
**** Postgraduate Student, Department of Economics, International Affairs Div., Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تم في شهر أيلول من عام 2000 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للألفية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وحضر هذا المؤتمر ممثلون عن أكثر من 180 دولة منهم 50 رئيس دولة، حيث وقع ممثلو هذه دول العالم على إعلان الألفية للأمم المتحدة ملزمين أنفسهم ودولهم بتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية المحددة حتى عام 2015 ، هذه الأهداف التنموية من شأنها تحسين ظروف معيشة الفئات المحرومة في كل مجتمع حول العالم. وتم تخصيص هذه الأهداف في 8 مجموعات رئيسية وزعت على 18 هدفاً تنموياً فرعياً، كما تم وضع 48 مؤشراً إحصائياً لقياسها وتقييم مدى الإنجاز الذي يتحقق لتنفيذها من خلال الخطط والمشاريع التنموية الوطنية.

أهمية البحث وأهدافه:

صادقت حكومة الجمهورية العربية السورية على إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي أقر في قمة الألفية في نيويورك عام 2000، وسجلت الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تطوراً في مفهومها للأهداف التنموية وتطوير قدراتها للعمل على تحقيقها. حيث شهدت سورية في السنوات الماضية تطوراً إيجابياً على هذا الصعيد من خلال وضعها لأهداف التنمية للألفية على رأس استراتيجيات التنمية الوطنية وأهمها الخطة الوطنية الخمسية العاشرة وبرنامج الإصلاح والتطوير الذي يعتبر تحقيق التنمية البشرية المستدامة من أهم أولوياته الوطنية. وعلى هذا الأساس تأتي أهمية البحث من خلال تركيز الضوء على الجهود الوطنية في العمل على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية والتي تسعى للقضاء على الفقر، ورفع المستوى التعليمي للطبقات الفقيرة، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية وتطوير البنية التحتية في المناطق الأشد حاجة، وتأمين حصول الفقراء على الموارد المالية، وتعزيز دور المجتمع الأهلي في العملية التنموية. ويهدف هذا البحث إلى مايلي:

1- التعريف بأهداف الألفية الإنمائية الخاصة بالأمم المتحدة.

2- التعريف بالأهداف التنموية الفرعية والمؤشرات الإحصائية الخاصة بأهداف الألفية.

3- إلقاء الضوء على الجهود الوطنية في مجال العمل على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في سورية.

4- تقييم مدى تحقق أهداف الألفية الإنمائية في سورية من خلال المؤشرات الإحصائية الخاصة بها خلال الفترة الزمنية المدروسة (2000-2005). حيث تم الاعتماد بشكل أساسي على بيانات وأرقام التقرير الوطني الثاني لأهداف الألفية في سورية بسبب عدم توفر تقارير أحدث أو بيانات تغطي فترة زمنية حديثة.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

-ما هي أهداف الألفية الإنمائية وما هي الأهداف الفرعية والمؤشرات التنموية الخاصة بها؟

-ما مدى تحقيق هذه الأهداف في سورية بناء على الأرقام والبيانات المتوفرة خلال الفترة الزمنية المدروسة؟

فرضيات البحث:

– تعتبر أهداف الألفية الإنمائية بمثابة مؤشرات تنموية عالمية هامة لقياس مدى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في كل دول العالم بشكل عام.

– سجلت الجمهورية العربية السورية تقدماً ملحوظاً في مجال تحقيق أهداف الألفية والمؤشرات التنموية. وذلك عن طريق جعل تحقيق هذه الأهداف أولوية وطنية من خلال إدراجها ضمن الخطة الوطنية الخمسية العاشرة.

منهجية البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف أهداف الألفية الإنمائية والتعريف بدورها في قياس التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، ومن ثم القيام بتحليل أهمية هذه الأهداف عن طريق دراسة المؤشرات التنموية الخاصة بها، للوصول إلى هدف البحث وهو تحليل مدى تحقق هذه الأهداف في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية المدروسة.

أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة:

تعد الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية مشروع تنموي عالمي اتفقت عليه بلدان العالم جميعها ومؤسساتها الإنمائية. حيث تشمل خفض الفقر المدقع بمقدار النصف، و وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، إضافة إلى توفير التعليم الأساسي للجميع، ولتحقيق ذلك يستمر العمل على هذه الأهداف بحيث تتحقق كلها في موعد مستهدف هو عام 2015. استقطبت هذه الأهداف جهوداً غير مسبوقة لتحقيقها، بهدف رفع مستوى المعيشة لتلبية احتياجات أشد سكان العالم فقراً.

في عام 2002 قام مشروع الأمم المتحدة للألفية بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة بوضع خطة عمل ملموسة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعكس اتجاه الفقر المدقع والجوع والمرض التي تؤثر على المليارات من البشر حول العالم. وفي عام 2005 قدمت الهيئة الاستشارية المستقلة توصياتها النهائية إلى الأمين العام معنونة الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، والتي تضمنت الخطوات العملية والإجراءات الضرورية اللازمة لضمان تحقيق أهداف الألفية الإنمائية بحلول العام 2015.[1]

تم توزيع الأهداف الإنمائية إلى ثمانية أهداف رئيسية، قسم كل منها إلى عدد من الأهداف الفرعية، وفيما يلي استعراض لهذه الأهداف الرئيسية الثمانية والفرعية الثماني عشرة:[2]

1– القضاء على الفقر المدقع والجوع:

– تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي على دولار إلى النصف بحلول عام 2015.

– تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015.

2– تحقيق شمولية التعليم الابتدائي:

– تمكين جميع الأطفال (ذكور– إناث) من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول العام 2015.

3– تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة:

– إلغاء الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول 2005 وفي جميع المستويات بحلول 2015

4– تخفيض معدل وفيات الأطفال:

– تخفيض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخمس سنوات بنسبة الثلثين بحلول عام 2015.

5- تحسين صحة الأمهات:

- تخفيض معدل الوفيات بين الأمهات في سن الإنجاب بنسبة ثلاثة أرباع بحلول عام 2015.

6- مكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) والملاريا والأمراض الأخرى:

- إيقاف انتشار مرض نقص المناعة المكتسب بحلول عام 2015.
- إيقاف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى بحلول عام 2015.

7- التأكيد على الاستدامة البيئية:

- دمج مفهوم التنمية المستدامة مع سياسات البلد وبرامجه والاستخدام الأمثل للموارد البيئية.
- تخفيض نسبة السكان الذين لايستطيعون الحصول على مياه نظيفة إلى النصف بحلول 2015.
- تحقيق تقدم ملحوظ في تحسين ظروف المعيشة على الأقل ل 100 مليون من الذين يعيشون في مناطق السكن العشوائي حتى عام 2020.

8- تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية:

- تطوير نظام مالي وتجاري منفتح مبني على مرجعية قانونية.
- مواجهة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً.
- مواجهة الاحتياجات الخاصة للبلدان التي ليس لها منافذ بحرية والجزر الصغيرة.
- التعامل مع مشكلة المديونية من خلال مقاييس محلية ودولية من أجل تسديد المديونية على المدى الطويل.
- التعامل مع الدول النامية في تطوير استراتيجيات لتوفير فرص عمل إنتاجية ومتاحة للشباب.
- التعاون مع الشركات الصيدلانية من أجل توفير العقاقير للدول النامية.
- توفير الخبرات التقنية الجديدة في مجال المعلوماتية والاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.

المؤشرات الإحصائية الخاصة بقياس أهداف الألفية الإنمائية:

شملت الأهداف الثمانية للألفية مجموعة من المؤشرات الإحصائية اللازمة لقياس تحقيقها والتي يتم العمل على جمع البيانات والإحصائيات اللازمة لحسابها عن طريق المنظمات الدولية بالتعاون مع حكومات دول العالم ومن ثم يتم تجميع هذه المؤشرات في مراكز الأمم المتحدة ونشرها من خلال إصدار تقارير دورية حول مدى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، حيث تم توزيع هذه المؤشرات الإحصائية على الشكل التالي:[3]

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع:

أ- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بحلول عام 2015:

- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية).
- حصة أفقر 20% من السكان من الاستهلاك الوطني.

ب- توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل.
- نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان.
- نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية).
- نسبة العاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى عدد العاملين الإجمالي.

ج- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015:

–عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.

– نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

2– تحقيق شمولية التعليم الابتدائي:

تمكين الأطفال، سواء من الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015:

– صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي.

– نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي.

– معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.

– نسبة اليتامى إلى غير اليتامى الذين يرتادون المدارس ممن تتراوح أعمارهم بين 10 و 14 سنة.

3– تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة:

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015:

– نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

– حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي.

– نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

4– تخفيض معدل وفيات الأطفال:

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام 2015:

– معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

– معدل وفيات الأطفال الرضع.

– نسبة الأطفال بعمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.

5– تحسين صحة الأمهات:

أ– تخفيض معدل الوفيات الإنجابية بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام 2015:

– معدل الوفيات الإنجابية.

– نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة.

– معدل استخدام وسائل منع الحمل.

ب– تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015:

– معدل الولادات عند النساء في سن المراهقة.

– الحصول على الرعاية الصحية الضرورية قبل الولادة.

– الحاجات والنقص في مجال تنظيم الأسرة.

6– مكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) و الملاريا والأمراض الأخرى:

أ– وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ:

– معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.

– نسبة السكان بين أعمار 15و24 سنة ولديهم معلومات دقيقة وشاملة عن فيروس نقص المناعة المكتسب.

ب– تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة المكتسب بحلول عام 2015 لجميع من يحتاجونه:

– نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات.

ج– وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض السارية بحلول 2015 وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك العام:

– معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا.

– نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات ونسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحمى ويعالجون بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا.

– معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به.

– نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر.

7– التأكيد على الاستدامة البيئية:

أ– إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية:

– نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات إلى مساحة الأراضي الإجمالية.

– نسبة مجموع انبعاث ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)، ونسبة استهلاك المواد المستنفدة للأوزون.

– نسبة الثروة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.

– نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة.

ب– الحد من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2015:

– نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية.

– نسبة الأجناس من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

ج– تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015:

– نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة .

– نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة.

د– تحقيق تحسين بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة في العالم:

– نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة في المدن.

8– تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية:

أ– الاستمرار في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز:

– يشمل التزاما بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقرعلى الصعيدين الوطني والدولي.

ب– معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً:

– وتشمل دخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبرنامجاً معززاً لتخفيف عبء الديون الواقعة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر بحلول العام 2015.

ج– معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية و"الدول الجزر" الصغيرة النامية:

– (وذلك عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزر الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة).

د– المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير تجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

هـ– التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية:

– نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة.

و– التعاون مع القطاع الخاص في التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

– عدد الخطوط الهاتفية لكل 100 نسمة.

– عدد المشتركين في شبكات الهاتف الخلوي لكل 100 نسمة.

– عدد مستخدمين الإنترنت لكل 100 نسمة.

النتائج والمناقشة:

دراسة أهداف الألفية الإنمائية في سورية:

جاءت هذه المؤشرات الإحصائية المتعلقة بقياس تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في سورية استناداً إلى التقرير الوطني الخاص بها وهو التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في سورية والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية للعام 2005. وتجدر الإشارة إلى أن التقرير الوطني الثالث لأهداف الألفية في سورية قد تم إنجازه ولكنه لم ينشر بعد.

ولكن يمكن القول إنَّ استعراض بعض المؤشرات الواردة في التقرير الثاني تمكن من أخذ صورة عامة عن تقدم سير العمل باتجاه تحقق أو عدم تحقق أهداف الألفية الإنمائية في سورية إضافة إلى إلقاء الضوء على الثغرات أو المجالات التي من الواجب التركيز عليها في سبيل تحقيق هذه الأهداف. إضافة إلى ذلك، قامت الخطة الخمسية العاشرة بالتركيز بشكل كبير على أهداف الألفية الإنمائية وجعلت من تحقيق هذه الأهداف جزءاً هاماً من غاية الخطة المتمثلة في تحقيق التنمية البشرية وبناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتمثلت هذه النتائج المستخلصة من دراسة التقرير الوطني الثاني لأهداف الألفية في على الشكل التالي:[4]

1– في مجال القضاء على الفقر المدقع والجوع:

يمكن القول بناء على الإحصائيات الوطنية للعام 2005 إنَّ نسبة عدد السكان الفقراء في سورية وفق الخط الأدنى للفقر (وهو 1459 ليرة للفرد شهرياً) قد تراجعت عموماً من 14.26% في عام 1997 إلى 11.39% في عام 2004 وذلك بسبب ارتفاع إنفاق الفرد بمعدل يزيد على معدل نمو الناتج المحلي. ومن المتوقع تحقيق الهدف عام 2015 وهو تخفيض نسبة الفقراء إلى 7.13%.

أما بالنسبة لتحليل مؤشر فجوة الفقر، فقد أظهر تناقص عمق الفقر على المستوى الوطني بصورة أسرع قليلاً من المطلوب لتحقيق غاية أهداف الألفية، حيث انخفض من 2.88% عام 1997 إلى 2.13% عام 2004. وهذا ناجم عن تقارب مستويات إنفاق الفقراء من بعضها بصورة عامة من جهة وعدم انخفاضها تحت خط الفقر كثيراً من جهة أخرى. فالفقر في سورية يعد ظاهرة سطحية إذا ما قارناه بالبلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط والقليل. أي أن توزيع الدخل يلعب دوراً أساسياً في ارتفاع نسبة الفقراء.

وبالاستناد إلى نتائج التقرير الوطني الثاني لأهداف الألفية عام 2005 يمكن القول إنّه كان يوجد تباين كبير في نسبة الفقر حسب المحافظات حيث إنّ مناطق معينة من سورية لازالت تعاني من الفقر أكثر من المناطق الأخرى (في المنطقة الشرقية والشمالية والمناطق الريفية بشكل خاص). ولتغيير هذا الوضع فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية وباعتباره الجهة المعنية بمتابعة تحقيق أهداف الألفية في سورية بالتعاون مع الحكومة السورية، قام بالتركيز على دراسة موضوع تخفيض الفقر كعنصر أساسي في الخطة التنموية الوطنية مع التركيز على زيادة المساواة مع المناطق المتأخرة. وفي هذا الخصوص جاءت مبادرة الحكومة السورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تهدف إلى التخلص من هذه المشاكل الاجتماعية عن طريق وضع برامج وطنية تهدف إلى تطوير البيئة التنافسية خصوصاً بالنسبة للمناطق الشرقية في سورية.

كما وضعت خطط وطنية أخرى للأعوام 2007-2011 يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلالها بمساعدة الحكومة السورية في مراجعة قوانين التجارة ودور القطاع الخاص والقطاع المالي بالإضافة إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التركيز على وضع خطط فعالة للحد من الفقر والتركيز على موضوع الضمان الاجتماعي متضمناً نظام التأمين والتقاعد والمعاشات و وضع آليات عملية لتسهيل نقل رؤوس الأموال وتحريكها. وعلى المستوى المتوسط والفردي فإن الحكومة السورية عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقوم حالياً بمساعدة مناطق شديدة الفقر مثل منطقة جبل الحص في ريف حلب عن طريق إنشاء مؤسسات تمويل للأفراد ودعم للمشاريع المتوسطة والفردية وبناء المهارات والقدرات البشرية التي تساعد الأفراد في الحصول على فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

الجدول رقم (1): نسبة السكان الفقراء في سورية باستخدام خطوط الفقر المختلفة في العام 2004: %

المؤشر المستخدم	حسب خط الفقر الأعلى	حسب خط الفقر الأدنى	حسب معيار: دولارين للفرد يومياً
نسبة السكان الفقراء	30.12	11.39	10.36

المصدر: التقرير الوطني الثاني لأهداف الألفية عام 2005، إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة.

الجدول رقم (2): نسبة السكان الفقراء في سورية وفق الخط الأدنى للفقر للأعوام 1997 و 2004 والنسب المستهدفة للأعوام 2004 و 2015: (%)

العام	1997	الفعلية 2004	المستهدفة 2004	الفرق بين المستهدفة والفعلية عام 2004	الهدف عام 2015
نسبة السكان	14.26	11.39	11.49	0.1	7.13

المصدر: دراسة تشخيص حالة الفقر في سورية، إعداد هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004.

الجدول رقم (3): نسبة الأسر الفقيرة في سورية وفق فجوة الفقر للأعوام 1997 و 2004: (%)

العام	1997	الفعلية 2004	المستهدفة 2004	الفرق بين المستهدفة والفعلية عام 2004	الهدف عام 2015
نسبة الأسر	2.88	2.13	2.32	0.19	1.44

المصدر: دراسة تشخيص حالة الفقر في سورية، إعداد هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004

2- في مجال تحقيق شمولية التعليم الابتدائي:

إضافة إلى ذلك، تعتبر المساهمات التربوية أيضاً مرتبطة بشكل مباشر بمؤشرات التنمية البشرية الأخرى مثل مؤشر تخفيض الفقر. وتدل البيانات أن نسبة التسجيل في التعليم الإبتدائي لفئة العمر (6-11 سنة) قد حققت تقدماً ملحوظاً بين عامي 1990و2004. حيث كانت 95.4% في عام 1990 ووصلت إلى 98% في عام 2004 محققة بذلك الهدف المرحلي الموضوع لتلك السنة. وهذا يعني أن نسبة الأطفال الذين لا يلتحقون بالتعليم الأساسي لعام 2004 لم تتجاوز 2 % من أفراد الفئة العمرية المذكورة. كما بلغت نسبة التسجيل في التعليم الإبتدائي عند الإناث 97.9% في ذلك العام محققة أيضاً الهدف الموضوع لها.

أما من جانب نسبة التلاميذ الذين يصلون إلى الصف السادس فتشير البيانات إلى أن هذه النسبة الإجمالية كانت 93% في عام 1990 توزعت إلى 96% للذكور و89% للإناث. وفي عام 2004 أصبحت النسبة الإجمالية 88.5%، توزعت إلى 89% و 88% على التوالي. حيث تشير هذه الأرقام إلى تقلص الفجوة بين الذكور والإناث واقتصار الفرق بين الجنسين في هذه النسبة على 1% فقط. ومن جهة أخرى وبناء على أن النسبة المستهدفة للتلاميذ الذين يصلون إلى الصف السادس في عام 2004 كانت 96.9% لمجموع التلاميذ، 98.2% للذكور و 95.2% للإناث فإننا ندرك أن أياً من هذه النسب المستهدفة لم يتحقق في عام 2004 فعلياً. ويدل ذلك على استمرار التسرب من التعليم في المرحلة الابتدائية نتيجة لأسباب اقتصادية واجتماعية وتربوية مختلفة.

الجدول رقم (4): نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي ونسبة التلاميذ الذين يصلون إلى الصف السادس الإبتدائي ونسبة المتعلمين من السكان في الفئة العمرية 15-24 عامي 1990 و 2004 (%)

المؤشر %	1990			2004						الهدف 2015
				مخطط			فعلي			
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	
نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي للعمر(6-11)	95.6	95.2	95.4	98.0	97.9	97.9	98.1	97.9	98.0	100
نسبة التلاميذ الذين يصلون إلى الصف السادس	96.0	89.0	93.0	98.2	95.2	96.9	89.0	88.0	88.5	100
نسبة المتعلمين للفئة العمرية(15-24) سنة	90.1	86.6	88.0	95.6	94.1	94.7	94.6	90.2	92.5	100

المصدر: بيانات وزارة التربية 1990، و 2004 وبيانات التعداد العام للسكان والمساكن عام 2004 المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (5): نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الإبتدائي و الثانوي بين أعوام 2000 و2007: %

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مرحلة التعليم الإبتدائي	0.92	0.93	0.93	0.94	0.95	0.95	0.96	0.96
مرحلة التعليم الثانوي	0.92	0.90	0.91	0.93	0.93	0.94	0.95	0.97

المصدر: المع الخاص بإحصائيات أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة، بيانات الجمهورية العربية السورية:
http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.asp

3- في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة:

تشير البيانات إلى أن نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الأساسي والثانوي العام والمهني قد تطورت على المستوى الوطني تطوراً ملحوظًا بين عامي 1990و2004. ولكن لم يتم تحقيق الهدف المرحلي لعام 2004 في أي من مراحل التعليم عدا المرحلة الثانوية العامة (15–17) سنة والتي تم فيها تجاوز الهدف بنسبة 8%. وهذا يعود لتوجه الذكور إلى سوق العمل إضافة إلى السياسات التربوية التي اتبعت خلال الأعوام السابقة في زيادة نسبة الطلاب الموجهين للتعليم العام وخفض نسبة الموجهين للتعليم المهني. ويعود أيضاً ذلك إلى عزوف بعض الفتيات عن الالتحاق بالثانوية المهنية والتوجه لتقديم امتحان الثانوية العامة تقديماً حراً من أجل الالتحاق بالدراسة الجامعية. وفي مرحلة التعليم الجامعي فقد حدث تطور ملحوظ على المستوى الوطني بين عامي 1990– 2004 أدى إلى ارتفاع نسبة الإناث إلى الذكور في هذه المرحلة (18–23 سنة) من 58% إلى 88.2% وجعلها تتجاوز النسبة المستهدفة مرحلياً في عام 2004 والبالغة 82%.

أما بالنسبة لمؤشر مشاركة النساء في أعمال القطاعات غير الزراعية، فلا تزال النسبة ضعيفة بالمقارنة مع التقدم المحرز في مجال التعليم. حيث بلغت نسبة المشاركة بقطاعات الإنتاج المادي على المستوى العام 13.1% في عام 1993. ثم تناقصت هذه النسبة إلى 5.3% فقط عام 2004. أما في قطاع خدمات الإنتاج فقد حصل تطور بسيط في نسبة مشاركة النساء بين عامي 1993–2004 من 4.4% إلى 10%. وبالمقابل نلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة في قطاع الخدمات الاجتماعية من 22.5% عام 1993 إلى 47.2% عام 2004 أي بنسبة 22.4% وهذا يدل على إبعاد المرأة عن مراكز الإنتاج وعن مراكز صنع القرار الاقتصادي. إضافة إلى ذلك كان هناك فرق واضح في هذه النسبة عام 2004 بين الحضر والريف، حيث ارتفعت النسبة إلى 52.3% في الحضر في حين انخفضت إلى 37.2% في الريف، وقد يعود سبب ذلك إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات بالزراعة في الريف. أيضاً تشير البيانات إلى وجود تباينات واضحة بين المحافظات في نسبة مشاركة الإناث في النشاطات غير الزراعية. وأقل قيمة لهذه النسبة عام 2004 كانت في محافظة إدلب (33.8%).

الجدول رقم (6):نسبة الإناث للذكور في مراحل التعليم قبل الجامعي بين عامي 1990–2004 بالنسب المخططة والفعلية(%)

الفئة	تعليم أساسي(6–11سنة)			تعليم أساسي(12–14سنة)			ثانوي عام(15–17سنة)			ثانوي مهني(15–17سنة)		
الأعوام	1990	2004 مخطط	2004 فعلي	1990	2004 مخطط	2004 فعلي	1990	2004 مخطط	2004 فعلي	1990	2004 مخطط	2004 فعلي
النسبة%	88	95	92	82	92	88	91	96	104	70	87	85

المصدر: بيانات وزارة التربية 2004 ، إضافة إلى إحصاءات التعليم والامتحانات للعام الدراسي 1990– 1991.

الجدول رقم (7):نسبة الإناث إلى الذكور لمرحلة التعليم الجامعي والمتعلمات الإناث إلى الذكور لعمر(15–24) في 2004(%)

العام	1990	2004 مخطط	2004 فعلي	2015 الهدف
نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الجامعي 18–23 سنة	58	82	88	100
نسبة المتعلمات الإناث إلى الذكور في الأعمار من 15–24 سنة	86	94	92	100

المصدر: بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2004. المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (8):نسبة مشاركة النساء المشتغلات لعمر(15 سنة فأكثر) في الحضر والريف لعامي 1993– 2004 (%)

العام	1993	2004

	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع
قطاع إنتاج مادي	13.1	13.2	13.1	4.9	6.0	5.3
قطاع خدمات الإنتاج	4.9	3.4	4.4	10.5	8.9	10.0
قطاع خدمات اجتماعية	25.6	15.5	22.5	52.3	37.2	47.2

المصدر: المسح الديمغرافي المتكامل 1993، إضافة إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2004 . المكتب المركزي للإحصاء.

4- في مجال تخفيض معدل وفيات الأطفال:

يعتبر تخفيض معدل وفيات الأطفال هدفاً أساسياً للتنمية البشرية في سورية كما هو هدف تحسين الصحة الإنجابية. حيث تدل البيانات الإحصائية للعام 2004 على انخفاض في معدل وفيات الأطفال إلى 19.3 بالألف من عدد الأطفال، حيث تركز وزارة الصحة الجهود الوطنية بالتعاون مع صندوق الأمومة والطفولة لتحقيق هذا الهدف الهام والوصول إلى النسب المراد تحقيقها بحلول العام 2015.

بلغ معدل وفيات الرضع 34.6 بالألف في عام 1993 و17.1 بالألف في عام 2004. حيث كان المعدل المستهدف للعام هو23.1 بالألف، أي أن سورية قد تجاوزت الهدف المرحلي في عام 2004 بكثير. والواقع أن ما تحقق على صعيد تخفيض معدل وفيات الرضع بين عامي 1993 و 2004 كان مساويًا 76% من التخفيض الإجمالي المطلوب لتحقيق الهدف النهائي في العام 2015.

إضافة إلى ذلك، يعتبر تحقيق هدف خفض وفيات الأمهات وتحسين الصحة الإنجابية من الأهداف الهامة المراد تحقيقها في إطار التنمية الاجتماعية، وفي هذا المجال حققت سورية تقدّماً كبيراً في مجال الصحة الإنجابية وتقديم الخدمات الصحية للأمهات، وتدل البيانات الإحصائية للعام 2004 على انخفاض في معدل الوفيات الإنجابية للأمهات إلى 58 وفية لكل 100000 مولود حي، كما يستمر العمل على تحقيق هذا الهدف بحلول العام 2015 من خلال عمل وزارة الصحة بالتركيز على تطوير الكوادر البشرية والمرافق الصحية وتجهيزها بشكل كامل.

الجدول رقم (9): تطور معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر في الأعوام 1993 – 2004 (بالألف):

العام	1993	2004		2015	نسبة الإنجاز (التقدم المحرز) بين عامي 1993و2004 (بالألف)
	سنة الأساس	المخطط	الفعلي	الهدف	
معدل الوفيات	41.70	27.80	19.30	13.90	81

المصدر: مسح صحة الأم والطفل 1993، بيانات التعداد العام للسكان والمنازل 2004، المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (10): تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الأعوام 1993 – 2004 (بالألف):

العام	1993	2004		2015	نسبة الإنجاز (التقدم المحرز) بين عامي 1993و2004 (بالألف)
	سنة الأساس	المخطط	الفعلي	الهدف	
معدل الوفيات	34.6	23.10	17.10	11.53	76

المصدر: مسح صحة الأم والطفل 1993، بيانات التعداد العام للسكان والمنازل 2004، المكتب المركزي للإحصاء.

5- في مجال تحسين صحة الأمهات و الصحة الإنجابية:

يعتبر الاهتمام بصحة المرأة في كافة مراحل حياتها ولاسيما خلال مرحلة الإنجاب من أولويات القطاع الصحي في الجمهورية العربية السورية. وازداد هذا الاهتمام بشكل خاص بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994 الذي شاركت فيه سورية. وهناك الآن برامج صحية كثيرة في وزارة الصحة تعمل على تعزيز صحة الأمهات وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في خفض وفيات الأمومة، من أبرزها برامج الأمومة الآمنة التي تتضمن رعاية الحامل والرعاية في أثناء الولادة، إضافة إلى برنامج تنظيم الأسرة والكشف المبكر عن أهم السرطانات عند المرأة، والبرامج المتعلقة بصحة المراهقين وكشف الأمراض المنقولة جنسياً وتدبيرها. إضافة إلى ذلك فقد حظي الكادر المقدم للخدمات التوليدية أيضاً بالاهتمام من خلال التعليم الطبي المستمر والدورات التثقيفية الخاصة بالكوادر العاملة في مراكز التوليد الطبيعي بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة بالاعتماد على المعايير الأساسية الخاصة بخدمات التوليد تحت إشراف وزارة الصحة.

وبناء على ما سبق، بلغ معدل وفيات الأمومة 107 وفاة لكل 100000 ولادة في عام 1993 وانخفض إلى 58 في عام 2004 متخطياً بذلك المعدل الهدف المرحلي في تلك السنة وهو 66.90 وبذلك حققت سورية خلال الفترة من 1993 وحتى 2004 تخفيضاً في معدل وفيات الأمهات وصل إلى 62% إجمالي من التخفيض النهائي المطلوب لبلوغ الهدف في عام 2015.

أما بخصوص مؤشر نسبة الولادات التي تتم على أيد مدربة، فيمكن القول إنَّ قيمة هذا المؤشر عام 2001 بلغت 87.9 % وأصبحت 89.7 % في عام 2004، ولكن ما تزال الولادات المنزلية تشكل نسبة عالية من مجموع الولادات في سورية وبلغت 44.6 % من إجمالي عدد الولادات في عام 2001 (مسح صحة الأسرة)، حيث أشرفت القابلات على 73 % من هذه الولادات بينما قام الأطباء المختصون بالإشراف على 8.3 % من إجمالي الولادات.

الجدول رقم (11): معدل وفيات الأمومة في سورية (لكل 100000 ولادة) في أعوام 1993 و 2004:

السنة	1993	2004		2015	نسبة التقدم المحقق بين 1993و2004 (%)
		المخطط	الفعلي	(هدف)	
المجموع	107	66.90	58.00	26.75	61

المصدر: مسح صحة الأم والطفل 1993، بيانات التعداد العام للسكان والمنازل 2004، المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (12): تطور نسبة الولادات تحت إشراف عناصر صحية مدربة ونسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة(%)

المؤشر	1993	2004		2015	نسبة التقدم المحقق بين 1993و2004 من الهدف عام 2015 (%)
		الهدف	المحقق	(هدف)	
نسبة الولادات تحت إشراف عناصر صحية مدربة	76.8	88.4	89.7	100	56

نسبة انتشار وسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات	39.9	50	49.5	60	48

المصدر: مسح صحة الأم والطفل 1993، بيانات التعداد العام للسكان والمنازل 2004، المكتب المركزي للإحصاء.

6- في مجال مكافحة مرض الايدز و الملاريا وغيرها من الأمراض السارية:

يعتبر الحد من انتشار مرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) هدفاً هامّاً وأساسياً أيضاً للحكومة السورية كما يشارك في تحقيقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث يقوم بدور مباشر في دعم قطاع الصحة في سورية بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري ومنظمة الصحة العالمية وعدد من المنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة في مجال الصحة العامة.

يمكن القول بشكل عام بأن معدل انتشار مرض الإيدز بقي منخفضاً بشكل كبير في سورية بالمقارنة مع العديد من دول العالم (حيث يقدر معدل انتشار مرض الإيدز في سورية بأقل من 0.1% كما ورد قي تقرير التنمية البشرية للعام 2005). حيث تعتبر سورية من أقل دول العالم بعدد الإصابات المكتشفة وبنسب انتشار المرض سواء بالنسبة لعموم السكان أو للفئات المعرضة أو العالية الخطورة، ومع ذلك تجري الحكومة عدداً كبيراً من الاختبارات للتحري عن عدد الإصابات حيث بلغ عدد اختبارات الإيدز 330456 اختباراً في عام 2004.

ومن خلال دراسة تباين أعمار السوريين المصابين بعدوى فيروس الإيدز تبين أن غالبية الإصابات تتركز في الفئات العمرية الشابة، فنسبة 85% من المصابين تبلغ أعمارهم أقل من 39 عاماً و 50% من المصابين تقل أعمارهم عن 24 عاماً، كما تبلغ نسبة المصابين الذكور ثلاثة أضعاف نسبة المصابات الإناث. وتعتبر العلاقات الجنسية غير السليمة إحدى طرق الانتقال الرئيسية لفيروس الإيدز حيث تشكل 77% من الإصابات يليها انتقال الفيروس عن طريق نقل الدم الملوث وتبلغ نسبتها 12.4%، إضافة إلى طرق استخدام المخدرات بالحقن الوريدية ونسبتها 6.5% ثم الانتقال عن طريق الأم الحامل إلى الطفل وتشكل نسبتها 4% من نسب طرق انتشار فيروس مرض الإيدز.

الجدول رقم (13):عدد الإصابات التراكمي بالإيدز بين السوريين حسب الفئات العمرية حتى نهاية 2004:

الفئة العمرية	ذكور	إناث	الحالات المسجلة
الأطفال تحت 15 سنة	14	6	20
الفئة بين 15 – 24 سنة	26	13	39
الفئة بين 24 – 49 سنة	110	28	138
فوق 50 سنة	8	2	10
المجموع	158	49	207

المصدر: بيانات وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية، عام 2004.

الجدول رقم (14):عدد الإصابات المكتشفة في سورية(بين السوريين وغير السوريين)حتى نهاية عام 2004:

العام	1993	1999	2001	2003	2004
عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة المكتسب HIV:	18	18	17	23	30
عدد الإصابات بمرض الإيدز AIDS:	5	7	7	16	6

المصدر: بيانات وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية، عام 2004.

7- في مجال التأكيد على تحقيق الاستدامة البيئية:

عملت الحكومة السورية على تخصيص مساحات معينة من البر أو البحر لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وصونها. حيث أصبحت هذه المناطق المحمية أماكن ذات قيمة اجتماعية واقتصادية كبرى وتشكل مورداً لإعالة السكان المحليين وسنداً لحماية أحواض الأنهر من التآكل. ويمكن القول إنَّ نسبة المناطق المحمية إلى مجموع مساحات الأراضي بلغت 0.14 % في عام 1995 وازدادت إلى 1.2% في عام 2004. وعام 2005 أعلن عن إنشاء 19 محمية طبيعية جديدة في الغابات السورية والمناطق الشاطئية والبحرية وإنشاء أكثر من 35 محمية رعوية في البادية. حيث تهدف الخطة الوطنية الإستراتيجية إلى الوصول في مساحة المناطق المحمية إلى نسبة 1.3% من المساحة حتى عام 2015 وبالتالي تحقيق النسبة المعتمدة في الاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي الموقعة دولياً. وكانت العوامل المعيقة تتلخص بشكل عام في نقص الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال إدارة المحميات الطبيعية وفقاً للمعايير الدولية، وتدني المشاركة الفعلية للجهات الوطنية المعنية الأخرى في تأهيل وتأسيس المحميات وكوادرها والإشراف المباشر والرقابة الفعلية على هذه المواقع.

أما في مجال استدامة مصادر مياه الشرب النظيفة فيمكن القول إنَّ سورية أولت اهتماماً كبيراً بقضايا الصحة العامة ولاسيما إيصال مياه الشرب النقية إلى المواطنين عن طريق تأمين مصادر مياه نظيفة وصالحة للشرب ومن ثم نقلها عبر شبكات جر صحية ومراقبة مياه الشرب التي تصل إلى المواطنين وتعقيمها تحسباً لأي تلوث. حيث بلغت نسبة السكان المزودين بمصادر مستدامة لمياه الشرب النقية 84.2% في عام 2000، تباينت بين 71.9% في الريف و94.9% في الحضر. ثم أصبحت النسبة 88.3% في عام 2004، تباينت بين 76.3% في الريف و97.1% في الحضر. وتتلخص العوامل المعيقة بحالة الجفاف التي تعاني منها أغلب مناطق سورية منذ أعوام عديدة، ومعدلات النمو السكاني العالية ووجود بعض التجمعات السكانية الصغيرة والمتباعدة، إضافة إلى العوامل الطبيعية والفنية التي تشكل عوائق في تأمين شبكة مياه صحية ونقية، وظاهرة هدر مياه الشرب بسبب انخفاض سعر المياه بشكل عام.

الجدول رقم (15): نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات ونسبة مساحة المناطق المحمية في عام 1995و2004(%):

العام	1995	2004		2015	نسبة التقدم المحرز بين عامي1995و2004 من هدف عام 2015 (%)
		المخطط	المحقق		
نسبة الأراضي المغطاة بالغابات	2.22	2.96	2.53	3.86	20
نسبة المناطق المحمية لحماية التنوع الحيوي من المساحة العامة	0.14	-	1.02	-	-

المصدر: وزارة الزراعة - الهيئة العامة لشؤون البيئة 2004.

الجدول رقم (16):نسبة السكان المزودين بمصادر مستدامة لمياه الشرب النقية في كل من الحضر والريف لعامي 2000 و2004 (%):

العام	2000	2004		2015	نسبة التقدم المحرز بين عام 2000 و2004 من هدف عام 2015 (%)
		المخطط	المحقق		
نسبة السكان من الحضر	94.9	95.6	97.1	97.5	85
نسبة السكان من الريف	71.9	75.7	76.3	86.0	31
المتوسط الإجمالي	84.2	85.8	88.3	92.0	53

المصدر: مسح الهجرة الداخلية 2000 وبيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2004. المكتب المركزي للإحصاء.

8- في مجال تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية:

تعد مشكلة خلق فرص عمل جديدة من أهم المشاكل التي تواجه سورية وخاصة في ظل التطورات الجذرية في تقنيات المعلوماتية والاتصالات والتغيرات المتسارعة التي أدت إلى تغيرات مذهلة في عمليات الإنتاج. وتشكل هذه المشكلة ضغطاً على سوق العمل إضافة إلى مشكلة دخول أعداد متزايدة من السكان في سن العمل لأول مرة مما يفاقم مشكلة البطالة تفاقماً مطرداً ولاسيما البطالة بين الشباب (15-24 سنة).

حيث تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة البطالة بين أفراد الفئة العمرية (15-24) سنة بصورة عامة بالمقارنة مع أفراد الفئات العمرية الأخرى في قوة العمل. وازدادت هذه النسبة من 11.5% للذكور و21% للإناث و13.9% للمجموع عام 1995 إلى 22% للذكور، 36.7% للإناث و24.9% للمجموع في عام 2004. ويمكن أن نرجع هذا الازدياد الملحوظ في نسبة البطالة بين الشباب إلى مجموعة من العوامل منها التطورات التكنولوجية المتسارعة ولاسيما في تقنيات المعلومات والاتصالات، وارتفاع معدل النمو السنوي للسكان في السبعينيات والثمانينيات مما أدى إلى زيادات كبيرة في أعداد الداخلين إلى سوق العمل مؤخراً وزيادة متطلبات الحياة وبالتالي اضطرار قسم من العاملين إلى القيام بعمل ثانوي آخر بالإضافة إلى عملهم الأساسي واستمرار عدد آخر من العاملين بالعمل إلى ما بعد سن التقاعد، وازدياد إسهام الإناث في النشاط الاقتصادي .

الجدول رقم (17): نسبة البطالة لعمر (15-24) حسب المحافظات والجنس في عامي 1995و2004 (%):

العام	1995			2004		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
نسبة البطالة %	11.5	21.0	13.9	22	36.7	24.9

المصدر: مسح سوق العمل 1995 المكتب المركزي للإحصاء، وبيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2004.

الجدول رقم (18): التوزيع النسبي للمشتغلين في عام 2003 بحسب قطاعات العمل:

القطاع	النسبة (%)
القطاع الحكومي	27.2
القطاع الخاص المنظم	34.9
القطاع الخاص غير المنظم	37.5
القطاع التعاوني والمشترك	0.4
المجموع	100.0

المصدر: المجموعة الإحصائية 2004. المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (19): التوزيع النسبي للمشتغلين في عام 2003 حسب أقسام النشاط الاقتصادي(%):

النشاط الاقتصادي	النسبة %	النشاط الاقتصادي	النسبة %
الزراعة والصيد والحراجة	26.2	النقل والمواصلات	5.9
الصناعة	13.6	المال والتأمين والعقارات	2.0
البناء والتشييد	11.2	الخدمات	25.9
التجارة والفنادق والمطاعم	15.2	المجموع	100.0

المصدر: المجموعة الإحصائية 2004، المكتب المركزي للإحصاء.

الخطة الخمسية العاشرة و أهداف الألفية الإنمائية:

انطلاقاً من إيمان الحكومة السورية بأهمية أهداف الألفية الإنمائية والأثر المتوقع لتحقيق هذه الأهداف على تحسين مستوى المعيشة بشكل مباشر، فقد تم إعداد الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تجعل أهداف التنمية الألفية من أول اهتماماتها. حيث تنطلق هذه الخطة من أن تحقيق أهداف التنمية البشرية يعبر عن تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال الاعتماد على نتائج التقرير الوطني الثاني لأهداف الألفية في سورية في تحديد الأولويات الوطنية للخطة الخمسية العاشرة (2006–2010) والتي ركّزت في أساسها على تحقيق التنمية البشرية، حيث تضمنت تحقيق الأهداف التالية:

1- خلق 1.25 مليون فرصة عمل والتركيز على النمو الاقتصادي الذي يخلق فرص عمل جديدة، وتخفيض معدل البطالة في نهاية سنوات الخطة إلى 6%.

2-خفض نسبة الفقراء بمقدار 25% لتصل إلى 8.7% من عدد السكان وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.

3- رفع المستوى المعاشي للسكان لتصل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1500$ في نهاية الخطة.

4- تحقيق نمو سكاني متوازن يتواءم مع متطلبات التنمية بحيث يصل معدل النمو السكاني إلى 2.34%

5- توفير الرعاية الصحية المتكاملة لكافة المواطنين ومكافحة الأمراض المرتبطة بالعمر وأنماط الحياة المستحدثة بحيث تصل وفيات الأمهات إلى 43 لكل 100 ألف ولادة، ووفيات الرضع إلى 15.7 بالألف، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 17 بالألف.

6- تفعيل دور المرأة في الأسرة والمجتمع وتعزيز مشاركتها في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

7- حماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث بحيث تصل نسبة السكان المزودين بمياه شرب نظيف إلى 91.8 % ونسبة السكان المزودين بشبكة صرف صحية إلى 80.4 %.

8- الارتقاء بالعملية التعليمية كماً ونوعاً و تحسين التركيبة التعليمية للسكان والقوى العاملة والمشتغلين.

9- تحقيق التوازن في عملية التنمية بين المحافظات وبين الحضر والريف.

10- رفع حصة مساهمة المشاركة المجتمعية من الناتج المحلي الإجمالي.

يتضح مما سبق أن التحقيق المرحلي لأهداف الألفية الإنمائية والمؤشرات التنموية والإحصائية المتعلقة بها يقع في أساس تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة وغاياتها التي تم إعدادها لتحقيق أهداف تحسين مستوى المعيشة وبناء التنمية البشرية المستدامة والتي هي بطبيعة الحال أهداف لبناء حياة أفضل لكافة أفراد المجتمع.

الاستنتاجات والتوصيات:

يمكن استعراض عدد من الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من دراسة الأرقام والبيانات الواردة في جداول المؤشرات التنموية والإحصائية الخاصة بأهداف الألفية، حيث كانت الاستنتاجات على الشكل التالي:

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع:

دلت الإحصائيات الواردة في التقرير الوطني الثاني إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر في سورية من 14% تقريباً عام 1997 إلى 11% عام 2004. وتشير مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية

إلى أنه في حال استمرت اتجاهات خفض الفقر الحالية فإن الهدف الأول من أهداف الألفية الإنمائية والذي يتمثل في سورية في خفض نسبة الفقر إلى 7.13% يمكن تحقيقه بحلول العام 2015.

2- تحقيق شمولية التعليم الابتدائي:

أشار التقرير إلى أن سورية حققت زيادة في صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي من معدل 95.4% في عام 1995 إلى معدل 98% عام 2004 وبالتالي حققت الهدف المحدد للعام 2004. وعلى الرغم من ذلك بقي هناك تباين واضح بين المناطق و المحافظات السورية من حيث إتمام التعليم الابتدائي. حيث إنَّ نسبة 93% بشكل عام من الذكور والإناث في سورية يكملون الصف السادس في التعليم ، في حين ينخفض هذا المؤشر إلى نسبة 76% في بعض المناطق الشمالية من سورية خصوصاً في ريف محافظة حلب. أما في محافظات اللاذقية و طرطوس فإن نسبة 100% من الذكور والإناث يكملون الصف السادس الابتدائي. إضافة إلى ذلك فإن مؤشر نسبة التعليم حسب المحافظات يتباين بين نسبة 78% في دير الزور والرقة ونسبة 99% في دمشق والقنيطرة.

3- تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة:

شهد مؤشر نسبة الإناث إلى الذكور للمرحلة الجامعية في الفئة العمرية (15-24 سنة) ارتفاعاً ملحوظاً من نسبة 58% عام 90 إلى نسبة 88% عام 2004. كما أن نسبة التعليم بين الإناث للأعمار (15-24) ارتفعت من نسبة 86% إلى 92% خلال نفس الفترة. وباستثناء الفئة العمرية(15-17 سنة) فإن معدل التحسن كان أدنى من النسبة المراد الوصول إليها.

4- تخفيض معدل وفيات الأطفال:

أولت الحكومة السورية اهتماماً خاصاً بالمواضيع المتعلقة بالطفولة كما قامت بجهود كبيرة لتخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال دون عمر الخمس سنوات. فقد كان معدل وفيات الأطفال في سورية 41.7 بالألف في عام 1993، في حين أن بيانات عام 2004 تؤكد انخفاض هذا المعدل إلى 19.3 بالألف. وهذا يعني بأن سورية قد حققت النسبة المرسومة بتخفيض معدلات وفيات الأطفال وقامت بتحقيق 81% من الخطة الإجمالية اللازمة لتحقيق هدف خفض معدل وفيات الأطفال حتى عام 2015.

5- تحسين صحة الأمهات:

أشارت الإحصائيات الصادرة عن التقرير الوطني الثاني إلى انخفاض معدل وفيات الأمهات عند الولادة من 107 وفاة لكل مئة ألف ولادة في عام 1993 إلى 58 وفاة لكل مئة ألف ولادة عام 2004 وبالتالي تم الوصول إلى الهدف المرسوم كما تجاوزت النسب المخططة بمقدار 66.9% وهذا يعني بأن سورية حققت نسبة 62% من الهدف المخطط الوصول إليه للعام 2015.

6- مكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) و الملاريا وغيرها من الأمراض السارية:

تعد سورية من أقل دول العالم في معدل انتشار مرض الايدز (يقدر بأقل من 0.1% في عام 2005 بحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة). كما أن سورية تعتبر من بين الدول التي تحتوي أدنى عدد من الإصابات المسجلة. حيث إنّ حصيلة اختبارات مرض نقص المناعة المكتسب في عام 2004 والتي سجلت 330456 اختبار، بلغت فيها الإصابات المسجلة 207 إصابة وكانت معظم الإصابات بين المجموعات العمرية الفتية حيث إنّ 50% من المصابين كانوا تحت عمر 24 سنة.

7- التأكيد على تحقيق الاستدامة البيئية:

ازدادت نسبة الغابات من الأراضي في سورية من نسبة 2.22% من إجمالي الأراضي عام 1995 إلى نسبة 2.53% عام 2004، وبالتالي لم يتم تحقيق الهدف المرسوم بهامش قدره 0.43% ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة منها تزايد عمليات البناء والتشييد وانخفاض معدل الأمطار بشكل عام إضافة إلى ازدياد درجات الحرارة وانتشار حرائق الغابات، حيث أدت كل هذه الأسباب إلى إعاقة تحقيق هذا الهدف. وبناء على ذلك عملت الحكومة السورية على إعداد مسودة خطة بيئية جديدة تهدف إلى حماية المنطقة من خطر التصحر والجفاف من خلال العمل على زيادة نسبة الغابات والأراضي المشجرة وذلك عن طريق زيادة مساحة المناطق الخضراء والغابات إلى نسبة 3.86% حتى عام 2015.

8- تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية:

كانت الأولوية بالنسبة للخطط التنموية في سورية بالنسبة لتحقيق هذا الهدف هي خلق فرص عمل جديدة خصوصاً بعد تطور عمليات الإنتاج والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكن على الرغم من ذلك فإن سوق العمل في سورية شهد ضغوطات كبيرة ناتجة عن التزايد الكبير في عدد الأفراد الذين ينضمون إلى القوة العاملة وهذا ما أدى إلى زيادة نسبة البطالة خصوصاً في المجموعة العمرية بين 15-24 سنة. وتشير البيانات على أن نسبة البطالة لهذه الفئة العمرية ازدادت من 13.9% عام 1995 إلى 24.9% عام 2004.

بناء على هذه الاستنتاجات يمكن التوصل إلى بعض التوصيات العامة التي يمكن لحكومة الجمهورية العربية السورية التركيز عليها في مجال استمرار العمل على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية والوصول إلى الغايات المرسومة لها بحلول العام 2015. وبالتالي تحقيق كل أهداف الألفية الإنمائية وأهداف الخطة الخمسية العاشرة المتمثلة في بناء التنمية البشرية المستدامة:

1-في مجال الحد من الفقر:

العمل على تبني سياسة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار تحسين مستوى الدخل الفردي، زيادة فرص العمل، تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل لصالح الفقراء إضافة إلى زيادة معدلات الاستثمار ولاسيما في المحافظات والمناطق الأكثر احتياجاً. إضافة إلى تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بسوق العمل وتوسيع قاعدة التمويل الصغير وبناء شبكات الأمان الاجتماعي للضمان الصحي والتأمين الشامل وتأمين السكن الشعبي للفقراء.

2- في مجال شمولية التعليم:

العمل على تحسين أساليب التعليم ومناهجه وإعداد خطة وطنية للقضاء على الأمية خلال مدة محددة وتأمين جميع مستلزمات نجاحها. إضافة إلى إيجاد السبل لتطبيق إلزامية التعليم والعمل على وقف كل أشكال التسرب من مرحلة التعليم الأساسي وخاصة عند الإناث، إضافة إلى بذل جهود أكبر في تأمين الأبنية المدرسية القريبة من سكن الأطفال.

3- في مجال تعزيز دور المرأة:

الاستمرار في بذل الجهود الوطنية لتمكين المرأة وتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى تعزيز دور المرأة في السلطات التشريعية والتنفيذية وإزالة كافة العوائق التي تحول دون ذلك.

4- في مجال تحسين صحة الأطفال:

متابعة العمل على تطوير برامج تقنية وإدارية وتنفيذها لتعزيز جودة الخدمات الصحية المقدمة للأطفال وزيادة فعاليتها وكفاءتها. الاهتمام بصورة خاصة بالأطفال حديثي الولادة والخدج والاهتمام بخدمات الرعاية الصحية الأولية. إضافة إلى التركيز على البرنامج الوقائي للحد من انتشار أمراض سوء التغذية بين الأطفال والاكتشاف المبكر للأطفال المصابين بسوء التغذية.

5- في مجال تحسين صحة الأمهات:

تشجيع الأمهات على إجراء الولادة في المستشفيات وتطوير السياسة السكانية لجعل الصحة الإنجابية إحدى استراتيجياتها الأساسية وتوفير مستلزمات الصحة الإنجابية بما فيها خيارات متعددة لوسائل تنظيم الأسرة.

6- القضاء على مرض الإيدز و الأمراض الأخرى:

تعزيز برامج التوعية حول مرض الإيدز في المدارس وتوفير مراكز خدمات تؤمن التحليل الطوعي المجاني والمشورة. والعمل على زيادة الاهتمام بالكشف المبكر عن الإصابات بالأمراض الوبائية ومعالجتها.

7- في مجال تحقيق التنمية المستدامة:

العمل على تأمين مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي في المناطق التي تشكو من نقص المياه فيها. والتوسع في إقامة المحميات الطبيعية واستثماراها بشكل رشيد. إضافة إلى وضع منظومة مستدامة لتحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وإنشاء شبكات الرصد وتحديد مصادر الملوثات إضافة إلى تطبيق مبادئ وإجراءات الإنتاج النظيف. وتطوير منظومة حديثة للإدارة البيئية للمنشآت الصناعية للحد من التلوث.

8- في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية:

إعداد إستراتيجية وطنية للتعاون الدولي تشجع الدول والمنظمات المانحة على تقديم المزيد من الدعم الفني والمالي وزيادة إسهامها في مجال الخدمات التعليمية والصحية والصحة الإنجابية وحماية البيئة ونشر تكنولوجيا المعلومات الحديثة وبرامج التخفيف من الفقر وتمكين المرأة. إضافة إلى التأكيد على الدول والجهات المانحة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية وتقديم المساعدات التي تعهدت بها.

المراجع:

1. التقرير السنوي الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية باللغة العربية، إصدار الأمم المتحدة، نيويورك عام 2008 ، 5- 21- 43-61- 65-110.
2. التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة، أيلول 2005، 16-32-49-62-89-120.
3. حول أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة،الموقع الالكتروني للأمم المتحدة،اللغة العربية، تاريخ:10 آذار 2010

➢ http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/bkgd.html<

4. المؤشرات التنموية والإحصائية لأهداف الألفية الإنمائية،الموقع الالكتروني لأهداف الألفية،تاريخ:14آذار 2010 <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Default.aspx>

5. موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية،أهداف الألفية في الجمهورية العربية السورية، تاريخ:05 آذار 2010 <http://www.undp.org.sy/index.php/mdgs/mdgs-in-syria>

6. إحصائيات أهداف الألفية الإنمائية، الموقع الالكتروني لبيانات و إحصائيات الأمم المتحدة، صفحة بيانات الجمهورية العربية السورية. تاريخ: 11 آذار 2010

<http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.asp>